قضايا التوزيع مهمة

لا يمكن أن يتجاهل علم الاقتصاد قضايا التوزيع — وعليه الانفتاح على الرؤى التي تطرحها العلوم الأخرى

بنيامين آبيلبام

الصورة: DJENNO BACVIC

نعيش الآن في عصر الوفرة المادية والقلق الاجتماعي. فبعد مرور ربع ألفية منذ انطلاق الثورة الصناعية حدثت زيادة كبيرة في مستويات الرخاء، نتج عنها حوالي ٨ مليارات نسمة وثروة تكفي كل منهم للعيش في رفاهية غير مسبوقة.

ولكن المشكلة تكمن في التوزيع بالطبع.

فزيادة عدم المساواة الاقتصادية في العالم المتقدم تؤثر تأثيرا سلبيا على النمو وتشكل ضغوطا على نسيج الديمقراطية الحرة. ويضطلع الاقتصاديون، بما لهم من تأثير كبير على صنع السياسات العامة، بدور مهم في تحليل أوجه انعدام عدالة التوزيع، وبحث التداعيات، ووضع الحلول. وقد أتاح لنا نصف القرن الماضي مجموعة كبيرة من البيانات. وفي العقد السابق، تلاحظ لنا زيادة مستويات الاهتمام والمشاركة من جانب الاقتصاديين، لا سيما الشباب منهم.

وقد أدرك الاقتصاديون كيفية استغلال المعرفة المتنامية لتعميق فهمهم للعالم، كما اعترفوا — معظمهم — بضرورة التصدي لأوجه القصور في الأسواق المالية، ويبذلون قصارى جهدهم في الوقت الحالي لفهم التعقيدات التي تنطوي عليها قضايا التوزيع.

التجاهُل الذي طال أمده لقضايا توزيع الرخاء في علم الاقتصاد جاء على حساب الأقليات تحديدا.

ولكن من واقع ملاحظتي الدقيقة لعلم الاقتصاد — كدخيل ينظر عبر نافذة المشهد الاقتصادي — يبدو لي أنه لا يزال هناك قصور في التصدي لهذه القضايا نتيجة عدة عوامل. فالعديد من الاقتصاديين لديهم شكوك دائمة حول أهمية قضايا التوزيع. ويعزف العديدون منهم عن التصدي لما يعتقدونه مسألة اقتصادية معيارية. وإلى جانب هذه الشكوك والتخوفات، يتجاهل علم الاقتصاد أشكال المعرفة الأخرى ويفتقر إلى التنوع.

وقد جاء التجاهل الذي طال أمده لقضايا توزيع الرخاء في علم الاقتصاد على حساب الأقليات تحديدا، ومن البديهي أن نفترض أن زيادة التنوع الفكري في هذا المجال ربما تفرز نتائج مختلفة. ويستاء بعض الاقتصاديين بالطبع من هذه الفكرة. فقد عُرف عن ميلتون فريدمان إصراره على أن عالم الاقتصاد الأمين لا يمكن استشعار آرائه السياسية في أعماله الأكاديمية. ولكنه لم يكن لديه من الإدراك الذاتي ما يجعله يرى أن اهتماماته وأساليبه ونتائجه جميعها نتاج خبراته الحياتية — وكان فريدمان مثله مثل الجميع في ذلك.

وقد تؤدي زيادة التنوع إلى المزيد من الوضوح في بعض الأحيان، وإلى المزيد من الالتباس في أحيان أخرى مع ظهور أصوات جديدة تتحدى القناعات القديمة. وهذا نوع من أنواع الوضوح أيضا الذي سيكشف لنا ما نجهله من أمور.

العدالة مقابل الكفاءة

تعد مسألة عدم المساواة من القضايا الاقتصادية التي سلطت مجموعة متزايدة من الأبحاث الضوء على أهميتها. ويؤثر توزيع الثروات والدخول تأثيرا كبيرا على توزيع الفرص وآليات الدورة الاقتصادية ووتيرة الابتكار. ويسهم انعدام المساواة أيضا في تشويه السياسات العامة من خلال زيادة قوة طبقة الصفوة الساعية إلى الكسب الريعي والباحثين عن المعونة وفي الوقت نفسه تقويض الشعور بالمصلحة المشتركة اللازم لتعزيز الاستثمارات العامة في قطاعات التعليم والبنية التحتية والبحث.

وطوال عقود كثيرة، أعلن الاقتصاديون الذين تبنوا الفكر السائد أن جهود التصدي لعدم المساواة من خلال سياسات إعادة التوزيع ستضر بالنمو — «المفاضلة الكبيرة» على حد تعبير آرثر أوكون. ومن إيجابيات زيادة عدم المساواة على مدار نصف القرن السابق أنها أتاحت الفرصة لدراسة التأثير في العالم الفعلي. وقد أشار عدد من الدراسات الصادرة مؤخرا، بما في ذلك الدراسة التي أعدها جوناثان أوستري وزملاؤه في صندوق النقد الدولي (Ostry, Loungani, and Berg 2019) والتي خلصت إلى أن زيادة عدم المساواة تعوق النمو في واقع الأمر.

ولكن حتى الاقتصاديون الذين يؤمنون بأهمية هذه الشواهد يترددون أحيانا في دمج الاعتبارات التوزيعية في المشورة المقدمة إلى صناع السياسات. فدائما ما كان الاقتصاديون يعتقدون أن دورهم في مناقشات السياسات العامة يقتصر على «التأييد القوي لاعتبارات الكفاءة» على حد تعبير تشارلز شولتز أحد مستشاري الرئيسين ليندون بينز جونسون وجيمي كارتر. وأحد أسباب ذلك أن الاقتصاديين يعتقدون أنهم بتأييد الكفاءة يمثلون مصلحة الرجال والنساء العاديين. فقد قال مايكل غرينستون، الاقتصادي بجامعة شيكاغو الذي عمل في إدارة أوباما، «إذا غاب الاقتصاديون عن المشهد، تغيب القواعد، ويسعى الجميع إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، ولن تجد من ينتصر للكفاءة. و(الكفاءة) هنا أعني بها في واقع الأمر (جميع المواطنين الأمريكيين)». والشواهد المستمدة من نصف القرن السابق تشير بوضوح إلى أن مناصرة الكفاءة لا تحقق في حد ذاتها أفضل النتائج الممكنة لهؤلاء الرجال والنساء العاديين. ولكن ثمة قيمة حقيقية للدور الذي لا يمكن لأي طرف آخر القيام به على الأرجح، لذلك يبدو هذا التردد منطقيا حيال تبعات تشتت التركيز.

علاوة على ذلك، يزعم العديد من الاقتصاديين أنهم يترددون في التدخل فيما يعتقدونه جدالا سياسيا حول توزيع الإنتاج الاقتصادي. وغالبا ما ينتهي بهم الأمر إلى التحايل على قضية التوزيع، والقول بأن مكاسب سياسات زيادة الكفاءة يمكن توزيعها بعدالة، أيا كان ما يعنيه ذلك، وأن على السياسيين تحديد الآليات الدقيقة لتوزيع تلك المكاسب. ويشير بول رومر، الحائز على جائزة نوبل، في مقال صدر مؤخرا (Romer 2020) إلى أنه على الاقتصاديين «الإجابة (بلا) إذا ما لجأ إليهم مسؤولو الحكومة لإيجاد حلول لإحدى القضايا المعيارية».

وأنا أدرك أن مشورة رومر قد تستميل البعض. فالثقة المفرطة سمة تشترك فيها العلوم التي تسعى إلى الوصول إلى نتائج عملية، بل ربما تكون سمة ضرورية أيضا نظرا لأنه يتعين التوصل إلى خيارات في نهاية الأمر. ولكن فكرة الحد من الأضرار المحتملة مغرية للغاية.

ولكن المشكلة أن الأحكام المعيارية لا يمكن تجنبها.

ففي الثمانينات على سبيل المثال، أيد معظم الاقتصاديين الذين تبنوا الفكر السائد إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور. وفي عام ١٩٨٧، كتب من سبقوني في جريدة نيويورك تايمز افتتاحيات دعوا فيها إلى إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور، مشيرين إلى «وجود اتفاق بين جميع الاقتصاديين تقريبا على أن الحد الأدنى للأجور من الأفكار التي عفا عليها الزمن». وكان هذا الرأي نابعا من اعتبارات الكفاءة الاقتصادية دون التفات للحجج الأخرى المؤيدة للحد الأدنى للأجور، ولم يزعم الاقتصاديون عكس ذلك، ولكنهم انتقصوا ضمنا من قيمة هذه الحجج عندما دعوا إلى تغيير السياسات على أساس الكفاءة. (بل إن حتى حجج الكفاءة ثبت خطؤها. فبعد سنوات قليلة، اتخذ اثنان من علماء الاقتصاد خطوات ثورية، وعكفا على جمع الأدلة والبراهين، وتوصلا إلى نتائج مختلفة. فالعمال الأمريكيون لا يزالون يعانون من التبعات).

ولكن حتى الاقتصاديون الذين تبنوا نفس الحجج بحسن نية لتجنب إساءة المشورة في قضايا التوزيع — هؤلاء تحديدا — يتعين أن يدركوا أنهم بذلك يسهلون بالفعل إقصاء قضايا التوزيع من دوائر النقاش العام. وهذا التخوف المتأصل حيال قضية التوزيع يتعين معه التعامل مع هذه القضية

وقد ساهم الانفتاح على العلوم الأخرى في إثراء الاقتصاد. ولكن ينبغي ألا يكون الهدف من ذلك استحداث علم اجتماعي شامل هجين.

كأحد أهداف السياسات الأساسية، وليس كآثار جانبية يتعين تصحيحها.

وثمة مشكلة كبيرة في مناصرة الاقتصاديين لسياسة ما والادعاء بأن مكاسبها ستشمل الجميع ما لم تتضمن هذه السياسة آلية لتوزيع تلك المكاسب على نطاق واسع. وغالبا ما أيد الاقتصاديون الصفقات التجارية على أساس حساب صافي المكاسب وإرجاء مسألة التوزيع. ولكن الفصل الثاني من الرواية نادرا ما نراه. وفي حديث جمعني منذ سنوات قليلة بالاقتصادي جوزيف ستيغليتس، وهو حائز على جائزة نوبل أيضا، قال لي «كانت الحجة دائما أن الطرف الفائز يمكنه تعويض الطرف الخاسر. ولكن الطرف الفائز لا يفعل ذلك مطلقا». فقد صنعت شركة هوفي على سبيل المثال حوالي مليوني دراجة سنويا في مدينة سيلينا بولاية أوهايو حتى تم نقل الإنتاج إلى الصين عام ١٩٩٨ لتلبية طلب وول مارت على دراجات بأسعار أقل. ويوجد الآن أحد فروع وول مارت في الموقع الذي كان العاملون بمصنع هوفي يصفّون سياراتهم فيه، وأصبح بمقدور الجميع في سيلينا — وجميع المدن الأمريكية — شراء دراجات أقل سعرا. غير أن العاملين فقدوا وظائفهم، ومعظم الوعود بالمساعدة ذهبت أدراج الرياح. وهكذا فإن مناصرة مصلحة «لشعب» في المطلق تتحول في نهاية المطاف إلى تجاهل أليم للمواطن الحقيقي.

الانفتاح على العلوم الأخرى

لا أزعم هنا أن على الاقتصاديين السعي إلى تقديم مشورة شاملة حول التوزيع الأمثل للإنتاج الاقتصادي. فليس في وسعهم ذلك. وقد ساهم الانفتاح على العلوم الأخرى في إثراء الاقتصاد، كدمج بعض الأفكار المستمدة من علم النفس، ومن دراسات الديمغرافيين الذين يحللون البعد المكاني للنشاط الاقتصادي، ومن تحليل تطور الأفكار الاقتصادية مع الوقت. ولكن ينبغي ألا يكون الهدف من ذلك استحداث علم اجتماعي شامل هجين.

ولكن ما نحتاجه هو إفساح المجال لأفكار أخرى. فبمقدور الاقتصاديين تحسين المشورة المقدمة لصناع السياسات من خلال التأكيد على أهمية التوزيع — وأهمية الأخذ بمختلف أشكال المعرفة.

فتوجد على سبيل المثال مجموعة من البحوث السيكولوجية المثيرة للقلق التي تشير إلى أن عدم المساواة الاقتصادية لها نفس تأثير الفقر المدقع على الصحة الجسدية والنفسية. وهي فكرة لا يسهل ولا يجب دمجها في النماذج الاقتصادية. ولكن السؤال المهم هنا هو كيفية التأكد من مراعاة المعلومات المتاحة إلى جانب التحليلات الاقتصادية عند اتخاذ القرارات.

ووفقا لمقولة قديمة، يوجد نوعان من العلماء: نوع يسعى إلى فهم العالم ونوع يسعى إلى تغييره. وينتمي الاقتصاد بطبيعته إلى النوع الثاني حتما، ولكن الاقتصاديين لا يدركون دائما تبعات هذا التغيير. فالتعامل مع التوزيع كقضية منفصلة فكرة ساذجة من المنظور السياسي، وعاة ما يحد من التأثير الإيجابي للأفكار الاقتصادية. وقد لاحظ الاقتصادي الإنمائي غوستاف رانيس أن الاقتصاديين واجهوا صعوبة في التأثير على السياسات في العديد من البلدان النامية بسبب اختلال أولوياتهم. فقد أكد الاقتصاديون أن الكفاءة هي أهم أهداف السياسة العامة واعتبروا أن الاستقرار السياسي والعدالة التوزيعية من مكاسب النمو الناتج عن الكفاءة. وأشار رانيس إلى أن هذه القائمة يتعين عكسها. فيجب أن يتوافق الشعب على أن السياسات المطبقة عادلة وقادرة على تحقيق الاستقرار قبل أن يفكر في تأييد تدابير زيادة الكفاءة.

تلك حقيقة لا لبس فيها: فأيا كان مدى عمق اعتقادك بأنك تفهم العالم، سيظل عليك إقناع الآخرين بالاستماع لرأيك. FD

بنيامين آبيلبام مؤلف كتاب *The Economists' Hour: False Prophets, Free Markets and the Fracture of Society* وكبير محرري قسم الأعمال والاقتصاد في مجلس التحرير بجريدة نيويورك تايمز.

المراجع:

Boushey, Heather. 2019. *Unbound: How Inequality Constricts Our Economy and What We Can Do about It.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Ostry, Jonathan D., Prakash Loungani, and Andrew Berg. 2019. *Confronting Inequality: How Societies Can Choose Inclusive Growth.* New York: Columbia University Press.

Payne, Keith B. 2017. *The Broken Ladder: How Inequality Affects the Way We Think, Live, and Die.* New York: Viking Penguin.

Romer, Paul. 2020. "The Dismal Kingdom: Do Economists Have Too Much Power?" *Foreign Affairs* (March/April).